

# المرصد

## شؤون دولية

2016/07/24 م

## المحتويات

- 3..... ماذا يعني "فتح الله جولن" لدى الأمريكان؟
- 4..... أردوغان بعد الانقلاب
- 6..... حول زفة التعاطف الدولي مع انقلابي تركيا
- 7..... خيارات محدودة لواشنطن أمام تداعيات الانقلاب الفاشل في تركيا
- 8..... "جماعة غولن"... من الموالاتة إلى المعارضة فالانقلاب
- 11..... محاولة الانقلاب في تركيا بعيون إسرائيلية



عشرة أيام مضت على المحاولة الانقلابية الفاشلة في تركيا، ولا يزال الغموض ينجلي شيئا فشيئا، وتتضح خيوط المؤامرة يوما بعد يوم، بما يؤكد أن الكيان الموازي الذي يتزعمه فتح الله جولن المتورط في الانقلاب، كان مدعوما من قبل أطراف وقوى دولية.

الاتهامات الموجهة لأمريكا بالضلوع في الانقلاب قوية جدا، ولا يجب التعويل على نفي الإدارة الأمريكية علمها بالانقلاب أو التورط فيه، فقد سبق وأن فعلت الشيء نفسه حيال الانقلاب في مصر، إلا أن الدكتور محمد البرادعي المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية وأحد أعمدة كتلة 30 يونيو التي بنى عليها السيسي انقلابه، قد صرح بالتنسيق مع الأمريكان للانقلاب على الرئيس محمد مرسي.

اعترافات جنرالات الانقلاب أثناء التحقيقات، خاصة قائد منطقة هاتاي العسكرية، جاءت مؤكدة على أن الانقلاب تم توجيهه من قاعدة إنجيرليك بحضور ضباط أمريكيين.

وجاء بيان السفارة الأمريكية في تركيا صادما، حيث وصفت خلال البيان - الذي حذر الرعايا الأمريكيين - الوضع بأنه انتفاضة للجيش، ثم بعد تأكيد فشل الانقلاب تغيرت النبرة، وصدرت البيانات الرسمية التي تدعم الحكومة التركية.

إذا ما ربطنا بين هذه المعطيات وبين موجة الهجوم على القيادة التركية في وسائل الإعلام الأمريكية والأوروبية، يقوى الاتجاه بأنها كانت مرحلة توطئة للانقلاب.

يضاف إلى ما سبق، تصريحات الساسة الأمريكان قبيل الانقلاب، منها مقال نشرته فورين بوليسي بعنوان "حان موعد الانقلاب"، لـ "جون حنا"، مستشار الأمن القومي لـ "جورج بوش"، تحدث فيه أن "أردوغان يعتبر مصدر خطر يهدد تركيا والشرق الأوسط والاتحاد الأوروبي وأمريكا، وسيأتي يوم محاسبته عاجلا أم آجلا".

وقبل أسابيع من الانقلاب أكد السيناتور الأمريكي ميشيل روبين في اجتماع للكلية الحربية بأنه في حال حدوث انقلاب في تركيا، فإن أمريكا لن تقف ضده.

لن أستفيض في الأدلة التي تحدث عنها الخبراء والمحللون عن تورط أمريكا في الانقلاب، فما أود التركيز عليه في هذا المقام، علاقة فتح الله جولن بأمريكا، ولماذا يحظى بدعمها؟

من المثير للدهشة، الانتشار الواسع لمؤسسات حركة "خدمة" التي يتزعمها جولن، في حوالي 140 دولة في قارات العالم، فهي تمتلك عددا كبيرا من المؤسسات الإعلامية والثقافية والتجارية، فلديها على سبيل المثال ما يزيد عن 1500 مؤسسة تعليمية، وحوالي 15 جامعة.

وسبب الدهشة أن هذا الانتشار بدأ منذ حوالي 40 سنة، أي في ظل سطوة الحكم العلماني في تركيا، وعلى الرغم من ذلك كان جولن يحظى بثناء قادة العلمانية في تركيا، علما بأن هذا ليس موقفها من أي تيار ذي صبغة إسلامية.

وفي أمريكا التي تحتضنه على أرضها، يحظى جولن باهتمام كبير في الأوساط السياسية والعلمية، وله العديد من الكراسي الأكاديمية في أمريكا ودول أخرى، وتعد العديد من المؤتمرات لبحث أطروحاته ونظرياته الإصلاحية.

الرئيس الأسبق بيل كلينتون، ووزيرا الخارجية السابقان جيمس بيكر ومادلين أولبرايت، كانوا ضمن الساسة الأمريكان الذين أثنوا على جولن.

فتح الله جولن صاحب توجه صوفي، وهو النموذج الإسلامي الذي تتطلع أمريكا لفرضه على العالم الإسلامي، لأنه يمرر فكرة التقارب بين الأديان وتذويب الفوارق بين العقائد، ومن ناحية أخرى لنأيه عن السياسة وحصر اهتمامه في الجانب الروحي.

زاد الاهتمام الأمريكي بهذا التوجه بعد أحداث 11 سبتمبر، لرغبة أمريكا في تصعيد هذا النموذج لمواجهة ما يسمى بالأصولية الإسلامية، كان جولن ضمن أبرز شخصيات هذا التوجه التي اهتمت بها الإدارة الأمريكية.

مؤسسة راند التي يعتمد عليها صناع القرار الأمريكي، أصدرت تقريراً بعنوان "بناء شبكات مسلمة معتدلة"، تكشف فيه سبب اهتمام أمريكا بـ جولن، بعد أن اعتبرته أحد الشركاء المرتقبين، جاء في التقرير:

"يشجع القائد الديني التركي (فتح الله جولن) الإسلام الصوفي الحديث المعتدل، حيث إنه يعارض تنفيذ الدولة للقانون الإسلامي، مشيراً إلى أن معظم اللوائح الإسلامية تتعلق بالحياة الخاصة للأفراد ويهتم القليل منها بأمور الحكم، فالدولة كما يعتقد هو لا ينبغي أن تطبق أو تنفذ الشريعة الإسلامية؛ لأن الدين مسألة شخصية، فقوانين ومتطلبات عقيدة بعينها لا ينبغي أن يتم فرضها على السكان ككل".

إذن النموذج الذي ترغب فيه أمريكا والذي تنطبق مواصفاته على جولن، هو ما يبتعد عن فكرة أن الإسلام دين ودولة، ويرى أن الدين مسألة شخصية، وهو الشيء ذاته الذي يقبله العلمانيون، فحركة جولن يمكن القول بأنها تتماهى مع التوجهات الأمريكية ولا تتعارض مع النسق العلماني، ربما يفسر هذا سبب تسهيل انتشار حركته في معظم دول العالم.

أمريكا أدركت أن العدالة والتنمية قد أعاد تركيا إلى أحضان الأمة الإسلامية، ويسعى لأسلمة تركيا وفق منهج تدريجي يراعي الواقع، وأنه ليس النموذج الذي يتوافق مع مصالحها، لذا من الطبيعي أن تدعم انقلاباً يطيح بأردوغان وفريقه، ولم تجد سوى مد يدها إلى كيان فتح الله جولن الذي تغلغل في جميع مؤسسات الدولة.

بقي القول أن أمريكا غالباً لن تسلم جولن إلى تركيا، رغم امتلاك الأخيرة أوراقاً كثيرة للضغط عليها، نظراً لأن ذلك الإجراء يزعج الثقة عن أمريكا لدى عملائها، وربما تتجه لتسريبه إلى دولة أخرى لا تلتزم بتسليمه، ومن وجهة نظري ربما تكون هي مصر، والتي يعادي نظامها الحالي القيادة التركية.

وقد بدأ الإعلام الموالي لنظام السيسي مؤخراً الدعوة إلى استضافة كولن لاستخدامه كورقة ضغط على الأتراك، فربما يكون هناك تنسيق ما جرى بين الجانبين الأمريكي والمصري في هذا الشأن، وتوطد له وسائل إعلام السيسي.

## أردوغان بعد الانقلاب

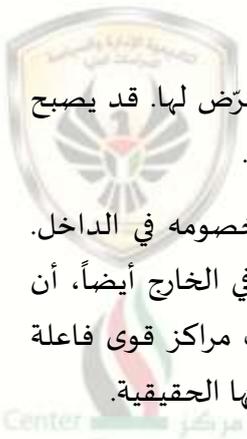
2016\7\24

العربي الجديد

محمد أبو رمان

لن يكون الرئيس التركي رجب طيب أردوغان هو نفسه بعد زلزال محاولة الانقلاب الفاشلة التي تعرّض لها. قد يصبح أكثر قوةً وشراسةً في مواجهة خصومه في الداخل، لكن الوضع سيكون معكوساً تماماً في سياسته الخارجية.

أولوية أردوغان المقبلة ستتمركز في "ترتيب البيت الداخلي"، وفي مواجهة المعسكر الضخم من خصومه في الداخل. صحيح أنه نجح، إلى الآن، في وقف مسلسل الانقلابات في الداخل، إلا أنه اكتشف، كما أدرك خصومه في الخارج أيضاً، أن وضعه الداخلي كان هشاً، على الرغم من الكاريزما الكبيرة والشعبية الهائلة التي يتمتع بها، إلا أنّ هنالك مراكز قوى فاعلة وقوية، لها ارتباطات فاعلة في الخارج، تعمل ضده، ولن تكون الضربة التي تلقتها نهاية الحرب، بل ربما بدايتها الحقيقية.



مركز  
AZA  
للدراسات والاستراتيجيات  
For Studies & Strategies

أمام أردوغان اليوم عملية شاقة وكبيرة في إعادة هيكلة القوات المسلحة التركية، وإزالة مخرجات ما حدث في أثناء المحاولة الانقلابية، وما تلاها من تصفية نفوذ حركة فتح الله غولن، وحلفائها في هذه المؤسسة السيادية الكبرى، وهي عملية لن تمر بسهولة، بخاصة أنها مترابطة مع المشهد السياسي، وما يشهده من استقطاب كبير، وبمؤسسات أخرى مدنية، مثل القضاء والتعليم.

سينعكس هذا وذلك، بالضرورة، على سياسة أردوغان الخارجية، إذ وجد أن معسكر حلفائه وأصدقائه المفترضين هو الآخر هشّ ومعقد. فعلاقة أردوغان بأوروبا والولايات المتحدة الأميركية ليست في حال جيدة، وموقفهم المتذبذب والملتبس، خلال محاولة الانقلاب وبعدها، أكد تماماً أنه غير مرغوب به لدى هذه الدول.

لا يريد الغرب رجلاً قوياً يحكم تركيا، ويقف بنديّة في مواجهة هذه الدول. يريد تركيا في الجيبة، أو على الأقل مطيعةً ولينة معهم. وعلى الأغلب، سيعزّز الزلزال الذي حدث من الهواجس المتبادلة بين الرئيس التركي والغرب، وسيعيد النظر بعلاقته معها، هذا قبل أن تتكشف فصول أخرى من أسرار محاولة الانقلاب وحيثياتها، والأطراف المتورطة فيها، أو التي لم تكن لتعارضها.

أدرك أردوغان، قبل الانقلاب الفاشل، حجم المأزق في السياسة التركية، ومراوغة أوروبا وأميركا معه، ولم يكن ليخفى عليه أن "المعسكر العربي المحافظ" يكنّ له العدا، بعد أن راهن على الربيع العربي، ودعم قوى التغيير فيه. في الوقت نفسه، دخل أردوغان في صدامٍ شديدٍ مع المحور الثاني في المنطقة، روسيا وإيران، وخسر صداقته السابقة معهما، وبدت تركيا محاصرةً إقليمياً ودولياً، ووحيدةً في مواجهة العالم كله. ولم تفلح سياسته في "تحييد داعش" في المعركة، فأصبحت دولته أحد أبرز أهداف التنظيم، وشعر بالمرارة عندما وجد التعاطف معه أوروبياً وغربياً محدوداً جداً، في مواجهة العمليات الإرهابية التي تعرضت لها بلاده من "داعش".

لم يكن الصراع مع الأكراد خارج هذه الحسابات، إذ أصبح أكبر التحديات للأمن القومي التركي، مع نمو الطموح الكردي في المناطق الجنوبية الكردية، والتحالف الواقعي بينهم وبين الولايات المتحدة الأميركية في شمال سورية، لمواجهة تنظيم داعش، ومع الاستدارة التي قام بها الغرب في سياسته تجاه نظام الأسد في سورية.

في المحصلة، بدأ أردوغان باستدارته الخارجية قبل الانقلاب الفاشل، فاعتذر لبوتين وطبّع علاقته مع إسرائيل. وهناك مؤشرات على تدوير الزوايا الحادة في موقف تركيا تجاه سورية ومصر، وهي استدارةٌ لن تتوقف في المرحلة المقبلة، بل ستعمق وتتجدّر، وعلى الأغلب سيكون أردوغان حريصاً على تحسين علاقته بكل من روسيا وإيران وتمتينها، وتقديم تنازلات بهذا الخصوص، بعدما تأكدت حقيقتان أساسيتان؛ الأولى هشاشة الوضع الداخلي التركي، والثانية أوهاام "الناو" والتحالفات الدولية الإقليمية والدولية.

بالضرورة، لن تنعكس هذه المتغيرات الجديدة بصورة مباشرة وفورية على أرض الواقع، لكنها ستترجم بصورة متدرجة في المرحلة المقبلة، وعلينا، نحن العرب، أن نعدّ أنفسنا لتراجع الدور التركي الفاعل في مواجهة التحديات التي تواجهها. بعد ذلك، يبدو السؤال مشروعاً لنا، عربياً، أيضاً، فيما إذا كانت رهاناتنا الاستراتيجية أفضل اليوم بعد هذه التطورات أم أكثر تعقيداً وضعفاً؟ وفيما إذا ضيّعنا فرصة التحالف مع تركيا في مواجهة التحديات الإقليمية والتحويلات في الدور الأميركي والنفوذ الإيراني والتحالف الروسي- الإيراني، أم أن لدى ساستنا رأياً آخر؟

حتى بوتين الذي طارد معارضيه في أقاصي الأرض، وقتل بعضهم بالسم، بينما نكل بهم في الداخل، لم يتخلف عن الزفة التي تابعتها ضد الإجراءات التي اتخذت بحق الانقلابيين في تركيا. سبقه إلى ذلك جحافل من كل أصقاع الأرض. من أمريكا إلى أوروبا (الاتحاد، ودول بمفردها) وحتى إيران التي نسبت على ما يبدو ما فعلته بالمعارضين عشية انتخابات 2009، ولا بالمعتقلين الذين تزدهم بهم سجونها، ولا بكونها واحدة من أكثر الدول تنفيذا لحكم الإعدام، ولأسباب واهية حين يتعلق الأمر بمعارضين سياسيين، بخاصة من العرب الأحواز أو أهل السنة.

لعل الأكثر إثارة للازداء في الزفة المذكورة هو تهديد بعض الأوروبيين لتركيا بأنها لن تدخل الاتحاد الأوروبي إذا أقرت حكم الإعدام، كأنهم يفكرون أصلا في ضمها، فيما يعلم الجميع أن الأمر لا يعدو مسلسلا هزيبا لن يفضي إلى شيء. وقد قال كامرون قبل أسابيع إن تركيا ستدخل الاتحاد عام 3000!!

لم يتوقف الأمر عند التصريحات، فقد تجندت وسائل الإعلام الغربية في الزفة، وراحت تنشر القصص حول ما يتعرض له الانقلابيون من قمع، ووصل الحال ببعضها حد فبركة صور وفيديوهات، وكان مثيرا أن يتصدر الإعلام الإيراني والمصري الزفة، وقبله الإعلام الغربي، وإن كان الأخير أكثر رصانة بطبيعة الحال.

لم يلتفت كل أولئك لمئات القتلى والجرحى الذين سقطوا برصاص منفذي الانقلاب، ولا لحقيقة أنهم كانوا ينقلبون على حكومة منتخبة، وبسيف القوة، وأنهم كانوا ينوون قتل الرئيس التركي نفسه، حيث كان ذلك جزءا من مخططهم، ولا نريد أن ندخل في المقارنات التي تفضح ازدواجية معايير القوم، مقارنة بما جرى في دول أخرى، وحين تعرض المعارضون لحملة سحق غير مسبوق، وحيث يقبع أكثر من خمسين ألفا منهم في السجون الآن.

هناك ما تقوله هذه الزفة لمن أراد أن يقرأ ما بين سطورها، بل إن الأمر واضح كل الوضوح لمن أراد الإنصاف. ما تقوله هو أن أغلب دول العالم كانت تتمنى نجاح الانقلاب، بمن فيها أنظمة الثورة المضادة وإيران، فضلا عن الكيان الصهيوني؛ صاحب التأثير الأكبر في مواقف أمريكا والغرب عموما من ملفات الشرق الأوسط.

هم بطبيعة الحال لا ينقمون من أردوغان دكتاتوريته، ففي هذا الفضاء الشرق أوسطي الكثير من الدكتاتوريات والقمع الذي لا يجدون بأسا في التعامل مع، بل مديح حكمته في بعض الأحيان، بل ينقمون منه المواقف، ومع أننا كتبنا سابقا نقدا رأه البعض قاسيا بحق الرجل، بسبب مواقفه غير المدروسة في السنوات الأخيرة، إلا أن دكتاتوريته شيء آخر، فمن يعرض نفسه على الناس من خلال انتخابات نزيهة، ويشكو معارضيه للقضاء، لا يمكن أن يوصف بأنه دكتاتور، ولا قيمة هنا لاستعادة هتلر كزعيم منتخب، لأنه مثال بائس لا يمكن أن يكون منطقيًا هنا.

حين يبقى الخطر قائما، فمن الطبيعي أن تكثُر الاعتقالات، وقد ينطوي ذلك على بعض الظلم، مع رفضنا لاستهداف مؤيدي الانقلاب بمجرد الموقف دون مشاركة بفعل أو تحريض، لكن المرحلة بعد تجاوز خطر تجدد الانقلاب شيء آخر، ونحن مع أن تكون الحكمة هي العنوان الأهم في التعاطي مع الموقف، ولا بد من سياسة العفو عمن يستحقونه، لأن العفو في حالات كهذه ليس موقفا أخلاقيا فقط، بل قد يكون حكمة سياسية أيضا.

هي حملة رخيصة على كل حال تريد التنغيص على انتصار كبير حققه الشعب التركي في مواجهة لصوص أرادوا السطو على قراره السياسي.



ضحك مدير وكالة الاستخبارات الأمريكية، جون بريدان، برعونة عندما تعرض لسؤال بشأن ما إذا كان مجتمع المخابرات والأمن القومي قد تنبأ بمحاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا، وقال ان وكالة المخابرات المركزية كانت على علم بالضغوط والتوترات داخل الحكومة التركية إضافة إلى مشاعر السخط التي انتابت المعارضة نتيجة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة ضد المعارضة في الداخل، مشيراً إلى ان التطورات في المشهد السياسي التركي على مدى السنوات القليلة الماضية اتجهت نحو إجراءات تعزز من قوة وسلطة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، ناهيك عن التحديات التي يفرضها حزب العمال الكردستاني والإرهابيون الأكراد ضد تركيا.

بغض النظر عن مصداقية مدير الاستخبارات الأمريكية الذي أكد ان مهمته تتركز على اطلاع صناع السياسة بالتقديرات والمعلومات الاستخبارية، فان الأمر المؤكد هو ان العلاقات التركية - الأمريكية توترت إلى نقطة حرجة للغاية في أعقاب الانقلاب بعد فترة طويلة من الاحتقان، والولايات المتحدة وفقاً لآراء العديد من المحللين ليست لديها خيارات كثيرة يمكن القيام بها للتخفيف من شكوك أنقرة بما في ذلك قضية المتهم الأول في تدبير مؤامرة الانقلاب، رجل الدين أوغلان المقيم في ولاية بنسلفانيا، والقضية الملحة في واشنطن تكمن فقط في ضمان التزام تركيا بالحرب ضد تنظيم «الدولة الإسلامية» والانتهاء على عجل من أزمة قطع التيار الكهربائي عن قاعدة انجريك الجوية التي تعد منطلقاً للغارات الجوية ضد الجماعة المتطرفة.

في الواقع، اعترف الكثير من الدبلوماسيين الأمريكيين والخبراء في واشنطن بالصدمة من وقوع الانقلاب رغم التاريخ الطويل للجيش التركي بالتدخل في سياسة البلاد فالحكومة المدنية في عهد أردوغان أقوى بكثير من الأنظمة السابقة الضعيفة التي تمت إزالتها، وكان من الواضح ان الانقلاب لا يتمتع بدعم بين الجماهير والأحزاب المعارضة التركية، إدارة أوباما بدورها مثل معظم الحكومات في العالم أدانت الانقلاب رغم الهمس الدائم في واشنطن حول الميول الاستبدادية لأردوغان، فهو منتخب بشكل ديمقراطي وحليف للولايات المتحدة ورغم النظر إلى أنقرة كشريك دبلوماسي صعب ولاعب دولي غير منتظم إلا انها لا تزال لاعبا مهما في حلف شمال الأطلسي وفي أزمة اللاجئين السوريين في أوروبا والحرب الأهلية في سوريا، ولكن ماذا لو نجح الانقلاب؟

الإجابة حاضرة في التجربة المصرية، فالولايات المتحدة تجنبت بعناية استخدام مصطلح الانقلاب للتعبير عن الانقلاب العسكري في عام 2013 وفي الأشهر اللاحقة، روجت واشنطن لتحفظات رمزية تجاه نظام السيسي تصل إلى حد الرفض ولكن في نهاية الأمر تخلت عن خطاب الديمقراطية وعقدت اتفاق سلام غير مكتوب مع القاهرة من أجل تنفيذ المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، وهذا السيناريو سيتكرر بالطبع مع الحكومة العسكرية في أنقرة لو نجح الانقلاب في تناقض واضح بين الخطاب والواقع في السياسة الخارجية الأمريكية.

والساسة الأتراك، في الوقت الراهن، ليسوا أفضل حالا من إدارة أوباما، فهم لا يكثرثون لدعوات واشنطن حول الديمقراطية وحقوق الإنسان وعدم اتباع سياسة انتقامية بحق أنصار الانقلاب، وعلى النقيض من ذلك، الاهتمام التركي ينصب حالياً على جلب فتح الله غولن إلى أنقرة مما قد يؤدي إلى زيادة التوتر بين الولايات المتحدة وتركيا، وفي هذا السياق، يحاول الخبراء في واشنطن التوصل لإجابة بشأن تأثير محاولة الانقلاب على السياسة الخارجية لتركيا. من المرجح، ان تختفي الاتهامات التركية قريبا ضد الولايات المتحدة بشأن دور مفترض لواشنطن في محاولة الانقلاب وهو اتهام نفتته إدارة أوباما بشدة. إذ قال كيري في مكالمة هاتفية مع نظيره التركي، ان التلميحات العامة أو الادعاءات حول دور الولايات المتحدة في محاولة

الانقلاب أمر من شأنه الاضرار بالعلاقات الثنائية وهو غير صحيح. ومن المرجح، أيضا، عودة «الحرارة» لقاعدة انجريك الجوية والعودة للحرب المشتركة ضد تنظيم «الدولة الإسلامية». ووفقا لاستنتاجات «القدس العربي» فان وزارة الدفاع الأمريكية تقوم بدور فعال في إحياء العلاقات - الأمريكية - التركية عبر تعزيز التعاون العسكري وحل المشاكل التي نتجت عن الانقلاب بشكل تدريجي من أجل استخدام جميع القدرات المتاحة في الحرب ضد الجماعة المتطرفة خاصة وان إدارة أوباما مهتمة جدا في تسريع الحرب ضد التنظيم.

إلى ذلك، سارعت المرشحة الديمقراطية للرئاسة الأمريكية هيلاري كلينتون إلى تقديم الدعم لحكومة أردوغان مساء يوم الانقلاب وقالت في بيان مبكر انها تدعم الحكومة المدنية المنتخبة وتحت على احترام القوانين والمؤسسات وحقوق الإنسان الأساسية والحريات، وجاءت هذه التعليقات بعد ساعات من تصريحات للرئيس الأمريكي باراك أوباما ووزير خارجيته جون كيري حث خلالها بالمثل على دعم أردوغان، وهذا يعني بالطبع ان الموقف الرسمي الأمريكي كان واضحا بدعم أردوغان ضد الانقلاب في حين دافع المرشح الجمهوري دونالد ترامب عن حق أردوغان في الرد على الانقلابيين مؤكدا ان الولايات المتحدة يجب ان لا تنتقد أردوغان بعد الانقلاب أو تلقي محاضرات أمامه حول القانون.

في نهاية المطاف، بذلت واشنطن جهدا كبيرا في السنوات الأخيرة لجلب تركيا إلى معركتها ضد تنظيم «الدولة الإسلامية» وهي بالتأكيد لا تريد اهدار هذا الجهد الذي يتمثل في تعاون عسكري واضح بين البلدين، لان ذلك يخالف المصالح الأمريكية في المنطقة، أما محاولات إدارة أوباما في تحقيق توازن صعب بين معارضة الانقلاب ومعارضة رد الفعل العنيف لأردوغان فهي على الأغلب غير منتجة، وعلى الأرجح، ستعود العلاقات المتوترة إلى حالة من الهدوء على الرغم من مشاعر السخط.

## "جماعة غولن"... من الموالاتة إلى المعارضة فالانقلاب

2016\7\24

العربي الجديد

ماجد عزام

مرت حركة خدمة، أو كما توصف في الإعلام، جماعة غولن، بمراحل متعدّدة، منذ تأسيسها، وانتقلت من الانضواء التام تحت جناح الدولة العلمانية الديمقراطية، والابتعاد عن السياسة، إلى تنفيذ انقلاب عسكري ضد الدولة ومؤسساتها، مروراً طبعاً بمعارضة أفكار نجم الدين أربكان، والتماهي مع حزب العدالة والتنمية، ودعمه ثم معارضته، وخوض معركة مفتوحة معه، وفي كل الساحات السياسية الإعلامية الاقتصادية الاجتماعية الأمنية والعسكرية.

أسس حركة خدمة الداعية الإسلامي، فتح الله غولن، وهي إحدى الجمعيات المنبثقة عن جمعية نور الصوفية لأتباع الشيخ الصوفي، بديع الزمان النورسي، والذي كان يرسل رسائله من منفاه إلى أتباعه ومريديه، في خمسينيات القرن الماضي، وتأثرت بها أجيال كاملة من الشعب التركي الذي تتجذّر فيه الصوفية، وتتملّك فيه تقاليد راسخة.

ظهرت الحركة إلى العلن في بداية الثمانينات من القرن الماضي بعد انقلاب 1980، وأجواء الانفتاح السياسية الاقتصادية الاجتماعية التي أشاعها رئيس الوزراء آنذاك، تورغوت أوزال، منتصف الثمانينات، والتي رحّب بها العسكر ضمن سياساتهم الهادفة إلى إتاحة المجال لجمعياتٍ وأطر إسلامية لا تتعاطى السياسة، وإنما العمل الاجتماعي والدعوي، في سياق رغبة العسكر في القضاء على أي فكرةٍ أو سعيٍ إلى العمل السياسي ضمن ما يُعرف، أو يمكن وصفه بالإسلام السياسي.

كان الشعار الأساسي للحركة هو أعوذ بالله من السياسة، مع اعتبار أن مشكلات المسلمين المزمّنة تتمثل بالفقر والجهل. ومن هنا، جاء التركيز على التعليم وتقديم المساعدات والمنح الاقتصادية الاجتماعية لخدمة جمهورها.

تبنّت الحركة الخيار الديمقراطي الليبرالي، ولكن من دون الانخراط المباشر في السياسة، وفكرياً تدعم التوجهات التركية نحو الغرب والولايات المتحدة، وتعتبرهم حلفاء، وأصدقاء، وليسوا أعداء، كما ترفض فكرة الانفتاح أو الانخراط التركي تجاه العالم العربي أو الإسلامي. وتعتقد أن المحيط الجغرافي السياسي الطبيعي المشرقي لتركيا هو في جمهوريات آسيا الوسطى التركية، كما جمهوريات البلقان، وليس مع الدول العربية أو الإسلامية، مثل إيران وباكستان وماليزيا وإندونيسيا.

كانت حركة (أو جماعة) غولن على خلاف حاد مع زعيم ومؤسس حزب الرفاه (انبثق عنه حزب العدالة والتنمية) ورئيس الوزراء الراحل، نجم الدين أربكان، نظراً لتوجهات الأخير الفكرية الإسلامية الواضحة، كما لتردده في الانفتاح على الغرب، مع اعتباره أميركا وأوروبا وإسرائيل أعداء، أو على الأقل ليسوا حلفاء طبيعيين لتركيا، وانفتاحه في المقابل على المشرق العربي الإسلامي، وتبدت المفارقة في تأييد الجماعة انقلاب فبراير/ شباط عام 1997 ضد رئيس الوزراء المنتخب، أربكان، كما في علاقتها الجيدة مع رئيس الوزراء الذي حكم بعد ذلك حتى مجيء أردوغان وحزبه اليساري، بولنت أجاويد.

مقابل ذلك، عمدت الجماعة دائماً، حتى الخلاف الأخير مع حكومة حزب العدالة والتنمية والرئيس أردوغان، إلى التصرف أو الانضواء تحت جناح الدولة التركية، وعدم الخروج عن أسسها المتمثلة بالعلمانية والنظام الديمقراطي الليبرالي المنفتح على أميركا وأوروبا، ودعمت دائماً طبعاً التوجه التركي الاستراتيجي المتمثل بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

على الرغم من العداوة مع أربكان، والتأييد الضمني للانقلاب ضده، والدعم لرئيس الوزراء اليساري بعده، بولنت أجاويد، إلا أن غولن غادر تركيا بشكل مفاجئ في العام 1998. وحتى الآن، لم يتم تحديد الأسباب الفعلية التي دفعته إلى ذلك، وهل خشي من بطش العسكر؟ أو نتيجة نشر تسجيل له يطلب فيه من جماعته التغلغل والتخفي في جهاز الدولة حتى التمكين، وحتى رشوة قضاة ومحامين من أجل ذلك، وربما استسهال قيادة الحركة من أميركا بغرض توسيع نشاطها في الخارج.

الخطوة السياسية المركزية الأخرى التي قام بها غولن، وأثرت جوهرياً في مسيرة حركته، كانت التحالف، بداية القرن الحالي، مع حزب العدالة والتنمية، وأردوغان الذي ترك حزب أربكان (الفضيلة) لأسباب فكرية سياسية وتنظيمية، وهذا الدعم عائد أساساً إلى التوافق الفكري مع أردوغان آنذاك، في ما يتعلق بالنظام الديمقراطي العلماني المنفتح على الغرب، كما باعتبار الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي هدفاً استراتيجياً لتركيا.

خلال ثلاثين عاماً تقريباً من العمل بحرية، ركزت جماعة غولن نشاطها، بشكل أساسي، على ثلاثة قطاعات أساسية، التعليم والاقتصاد والإعلام، مع التغلغل في جهاز الدولة البيروقراطي، وتحديداً في جهازي القضاء والشرطة، بما في ذلك المؤسسات الأمنية التابعة لها، بينما ظل الوجود في الجيش وأجهزته المختلفة، وما زال، غامضاً، أو على الأقل، لم يفتح ملفه الحساس جدياً، حتى حدوث محاولة انقلاب 15 يوليو/ تموز الجاري، والذي أكد تغلغلهم العميق في المؤسسة العسكرية أيضاً.

جاء الاهتمام بالتعليم ضمن فهم الجماعة وقناعتها أن الجهل من المشكلات الأساسية لجمهورها في تركيا، فقامت بتأسيس المدارس والمعاهد التعليمية، ليس في تركيا، وإنما في قارات العالم الخمس مع 1500 مدرسة ومؤسسة تعليمية في العالم، مع وجود مهم ومركزي في الولايات المتحدة وحدها. وفي تركيا، مثلاً، هناك أكاديمية الفاتح التي تعتبر إحدى أبرز مؤسساتها التعليمية.

وكان الإعلام القطاع الثاني الذي أولته الجماعة الاهتمام بشكل علني، بل عظيم الاهتمام، وذلك مع امتلاكها واحدة من أهم الصحف وأكثرها توزيعاً "زمان"، والنسخة الإنكليزية الأهم والأشهر في تركيا، أيضاً زمان توداي، ووكالة الأنباء الأهم أيضاً قبل تطور وكالة الأناضول الرسمية وانتشارها، وهي وكالة جيهان، مع شبكة من المحطات التلفزيونية والإذاعية المتنوعة والدعوية تحت إطار شبكة سومان.

اجتهدت الجماعة، في الاقتصاد، لتمويل نفسها وتنمية قدراتها، كما توسيع نفوذها. وأهم مؤسساتها الاقتصادية كانت بنك آسيا، والذي كان يعتبر أحد أكبر البنوك في تركيا، كما كانت تحصل على تبرعاتٍ من عدد كبير من رجال الأعمال المنضوين تحت ذراعها الاقتصادي، جمعية توسكون، وآخرين مثل شركة أولكر العملاقة، بينما اعتقلت الحكومة في الفترة الأخيرة رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي لمجموعة بوزدياك القابضة، بتهمة تمويل الجماعة، وهي المجموعة المالكة لمعارض ومصانع استقبال المتخصصة في الأثاث المنزلي والمكتبي، والتي تعتبر من أكبر مجموعات الأثاث في تركيا والمنطقة.

بالتوازي مع ذلك، وباستغلال معاهد التأهيل للامتحانات الجامعية التي كانت تديرها، نجحت الجماعة في التغلغل بشكل عميق وواسع في صفوف القضاء والنيابة والشرطة، خصوصاً الأجهزة الأمنية التابعة لها.

لم تتجاهل الجماعة العمل الخيري داخل تركيا وخارجها، مع امتلاكها مؤسسة خيرية - كمسي يوك مو - بحجم تمويل سنوي يقدر بـ 16 مليون دولار، وهو رقم كبير لجماعة خيرية، لا تتبع للدولة أو لحزب سياسي.

ومن الأمور غير الخاضعة للنقاش حتى الآن مدى تغلغل الجماعة في الجيش، وعموماً يبدو الأمر من الصعوبة بمكان، مع عدم استبعاد الفكرة، لو بشكل محدود وغير واسع.

نمت الجماعة بشكل كبير خلال ثلاثة عقود، غير أنها تلقت ضرباتٍ قاصمة، وحتى قاضية في الفترة الأخيرة، نالت أذرعها الثلاث: التعليمية والإعلامية والاقتصادية، كما تغلغلها في الجهاز البيروقراطي للدولة، وتحديدًا الشرطة والقضاء، ما أفقدها نفوذها وقوتها إلى حدٍ بعيد، وقد حدث ذلك كله نتيجة الخلاف، بل الحرب التي باتت معلنة ومفتوحة مع حكومة العدالة والتنمية والرئيس رجب طيب أردوغان.

أسباب الخلاف فكرية وسياسية ومؤسسية أو تنظيمية فكراً، حيث تزعم الجماعة أن الرئيس أردوغان حاد عن طريق الديمقراطية، وبات ينزع إلى الأحادية والاستبداد. وفي الجانب الفكري السياسي، بات يتعد عن الغرب ومنظومته، وينخرط أكثر مع العالم العربي والإسلامي ومشكلاته وأزماته المتعاطمة، والتي تكاد لا تنتهي.

مؤسسياً أو تنظيمياً، تمثلت نقطة الخلاف المركزية بالإصلاحات التعليمية التي أدخلها الرئيس أردوغان، واعتبرها مفصليةً ومهمةً لتطوير التعليم، كما لمستقبل البلاد، وعدم إعطاء الجماعة أي امتيازات، وتحويل مؤسساتها ومعاهدها إلى مدارس خاصة خاضعة لسلطة وزارة التعليم وتوجيهها، من دون أي أفضلية أو استثناء.

ردّت الجماعة باستدعاء مدير المخبرات للتحقيق في العام 2012، ثم بحملة الاعتقالات الواسعة، في ديسمبر/ كانون الأول 2013، التي طالوت وزراء ورجال أعمال ومسؤولين حكوميين، مع التسريب وفبركة ادعاءات ضد أردوغان وعائلته، وترويج احتمال طلبهم للتحقيق وحتى اعتقالهم.

ردّ أردوغان (كرئيس وزراء) آنذاك، بالاحتماء بالشعب والنزول إليه، طلباً للحماية والدعم عبر عمليات انتخابية متتالية، بلدية ورئاسية وتشريعية، كما بحرب حقيقية ومعركة كسر عظم ضد الجماعة، شملت تطهير وإقالة ونقل كل من هو محسوب عليها في الشرطة والنيابة، خصوصاً في المدن الكبرى، اسطنبول وأنقرة وأزمير، ومن ثم اعتبارها خطراً على الأمن القومي، ووصف الحرب ضدها باعتبارها من ثوابت الأمن القومي للبلاد.

في سياق الحرب المستعرة، وفي البعد الاقتصادي، تمثلت الضربة الكبرى للجماعة بوضع الحكومة يدها على بنك آسيا، وهو العمود الفقري لاقتصاد الجماعة. ومن خلاله، تم الاطلاع وكشف كل المؤسسات والشركات التابعة أو الداعمة لها، وبدء حملة اعتقال وتخويف في صفوفها، لمنعها من التبرع أو تقديم الدعم المالي للجماعة.



مع ضرب العمود الفقري وتحطيمه، انتقل العمل، وبعد سنوات ثلاث سنوات من الحرب، إلى الإعلام، مع منع قنواتها التلفزيونية من البث عبر قمر ترك سات. كما وفرض الوصاية الحكومية على صحيفة زمان، أهم منابر الجماعة وصوتها الإعلامي. وعلى الرغم من استمرار البث الإلكتروني من ألمانيا، إلا أن هذا لا يُقارن طبعاً بصحيفة يومية مع توزيع هائل في الداخل، وجرى الأمر نفسه مع وكالة جيهان للأنباء، ما شلَّ الحركة عملياً، وأفقدتها أذرعها الإعلامية الأساسية.

انتقلت الحرب إلى الخارج، مع تخلي الحكومة عن دعم مدارس الجماعة التعليمية ومؤسساتها في الخارج، بل تقديم طلبات بإغلاقها رسمياً، كما كان الحال في أذربيجان وبعض الدول الأفريقية. وفي الولايات المتحدة، مع ضغط الحكومة السياسي والإعلامي والديبلوماسي، فتح جهاز المباحث الفدرالي (أف.بي.أي) تحقيقاً رسمياً في عمل المدارس والمؤسسات التعليمية مع شبهات فساد وتهرب ضريبي، وحتى تقديم الرشى لبعض المسؤولين الحكوميين الأميركيين.

مع الانتهاء من استهداف الجماعة، بل تحجيمها، وحتى استئصالها، في القطاعات الثلاث التاريخية لها، كما في جهاز الدولة الإداري المدني، ومع التغيير الوزاري الذي أحكم فيه الرئيس أردوغان، أخيراً، قبضته على الحزب والحكومة، وبعد اعتبار الجماعة منظمة إرهابية، وخطراً على الأمن القومي، تماماً مثل حزب العمال الكردستاني، بدأ التفكير في استئصالها من الجيش أيضاً، وتم تجهيز لائحة بـ4200 ضابط من رتبة عقيد ورتب متوسطة أخرى، كان يفترض أن يتم إنهاء خدمتهم في اجتماعات المجلس العسكري الأعلى - مجلس الشورى العسكر - التي كانت مقررة نهاية تموز/ يوليو الحالي.

قررت الجماعة القيام بحركة استباقية، وتنفيذ الانقلاب، ووأد المحاولة في مهدها، والرد على كل ما تعرضت له خلال السنوات الثلاث الماضية، علماً أن ثمة سيناريوهات كانت تبدو خيالية حتى فترة وجيزة، وتحدثت عن عودة مظفرة لفتح الله غولن، شبيهة بعودة آية الله الخميني إلى إيران، في سبعينيات القرن الماضي.

تبدو المعركة ضد الجماعة الآن في لحظاتها الأخيرة، وهي تكاد تحتضر، على الرغم من أنها ساهمت، بشكل أساسي وكبير، في تشويه صورة الحكومة، والنيل من شخصية الرئيس، زعيماً ديمقراطياً يحارب الفساد، وهي كرّست لدى قطاعات واسعة سياسية وإعلامية، خصوصاً في الغرب، فكرة أردوغان زعيماً استبدادياً، يستحوذ على السلطة، يحارب المعارضة ووسائل الإعلام المناوئة له.

ومع ذلك، فإن الجماعة مع نواة فكرية صوفية وإمكانات لا بأس بها في الخارج، من الصعب أن تنتهي أو تتلاشى، لكنها حتماً ضعفت وفقدت نفوذها وقدرتها في تكوين لوبي، يكون قادراً على التأثير في سياسة الحكومة وتوجهاتها في الداخل والخارج، على حد سواء.

## محاولة الانقلاب في تركيا بعيون إسرائيلية

النعامي نت 2016\7\24

الصحفي الصهيوني تسفي برئيل: الغرب وإسرائيل تمنيا نجاح الانقلاب لأن أردوغان تصرف وفق قواعد السلوك التي تضبط سلوك قادة الدول والأمم التي تحترم ذاتها، وهذا لم يرق لهم.

الجنرال الصهيوني رون تير: أردوغان تجاوز المعايير الأمريكية من خلال إقامة علاقات وثيقة مع حركة حماس، التي تصنف كمنظمة إرهابية.

الكاتب الصهيوني بن كسييت: العداة لإسرائيل في تركيا هو نتاج تحولات اجتماعية سيما تعاضم التدين. لقد برزت نخبة تركية جديدة معادية لإسرائيل، وأردوغان عبر فقط عن التوجهات الجديدة في المجتمع التركي ولم يفرضها.



وكيل الخارجية الإسرائيلي دوري غولد: برقيات أمريكية داخلية حذرت من طموح أردوغان الى توسيع نفوذ تركيا الإقليمي والدولي.

الباحثة الصهيونية جليا لندشتروس: تركيا أردوغان سرّبت أسماء بعض عملاء للموساد لحكوماتهم التي قامت بتصفيتهم.

الصحفي الصهيوني أمنون أبرومفيتش: في إسرائيل تمنوا الخلاص من أردوغان رغم اتفاق التطبيع لأنه يصر على أن يعاملوه كند.

جاي ليفي سفير إسرائيل السابق في تركيا: تركيا تغيرت كثيراً بفضل أردوغان والشعب أصبح أكثر انغماساً للسياسة ولن يسمح بنجاح الانقلابات.

الصحافي الصهيوني انشيل بيرير: الانقلابيون عملوا وفق الخطوات التقليدية للانقلاب لكن الأتراك استجابوا في النهاية لأردوغان والشعور بالإحباط يملأ الكثير من العواصم

المستشرق الصهيوني درور زئيفي: فشل الانقلاب أوجد تركيا جديدة لأنه قضى على الكمالية الأتاتوركية في تركيا مرة ولأبد

الصحفي الصهيوني أودي سيغل: نتنياهو تمنى في نفسه أن يسفر انقلاب تركيا عن سيدي جديد لكنه تلقى نسخة أكثر تطرفاً من أردوغان

الصحفي الصهيوني يوسي ملمن: إسرائيل متأكدة أن أردوغان سيعود للتغيب عليها عندما تسمح الظروف لذا الكل هنا تمنى نجاح الانقلاب رغم اتفاق التطبيع الأخير

معلقون صهاينة: كان على الجنرالات الأتراك تعطيل الإنترنت لضمان نجاح الانقلاب

تم بحمد الله

\*\*\*\*\*

\*\*\*\*\*

\*\*\*

\*



مرکز  
AZA  
للدراسات والاستراتيجيات  
For Studies & Strategies